

## جريدة الجمهورية 2012/3/3

### إدارة مهترئة وستبقى ... من دون اللامركزية الإدارية

هل نعرف أن كلفة تشييد جسر أنطلياس أو الدورة ناهزت مئات الملايين من الدولارات ؟ فعندما يستغرق تشييده حوالي سنة ونصف ، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار تأخر المواطنين ذهاباً وأياباً من وإلى بيروت مدة ساعة إلى ساعتين من دوام العمل يومياً ، فتكون التكلفة عالية جداً بسبب الإستهلاك الإضافي في المحروقات وتعطيل ساعات عمل وإنتاج . وبعملية حسابية بسيطة فإن الخسارة لا تقل عن المليون دولار يومياً ، أما في البلاد الراقية فإن عملية بناء جسر مماثل لا تستلزم أكثر من مدة ثلاثة أشهر بالحد الأقصى من دون خلق أزمة سير ، وأن معظم أجزاء الجسر تُبنى في مكان بعيد عن مكان التركيب ، ناهيك عن العمل ليلاً نهاراً وببذات عملة كثيفة . فأين هي الدولة اللبنانية مما يجب أن يكون ؟

هذا نموذج عن الأفق الذي تعمل ضمنه الإدارة اللبنانية ، وإن يكن المثال المشار الذي قدمناه هو أفضل ما يمكن أن تقوم به الإدارة الحالية ، فلن نذهب إلى دوائر الأحوال الشخصية ولا إلى الدوائر المالية ولا سيما العقارية منها مروراً بالميكانيك وسواها ...

بعد أن انتشر سمّ الفساد الإداري في ذهنية الموظف والمواطن على حدٍ سواء مع احترامنا لمن لا يزال صامداً ويقاوم هذا السمّ القاتل ، فإذا لم نتوجه بخطى سريعة وثابتة في اتجاه اللامركزية الإدارية فإننا مقبلون على نموذج اليونان التي تتقدمنا أصلاً بأشواط في مجال الإدارة العامة رغم الإفلاس المالي الذي يتهدها .

اللامركزية الإدارية التي نتكلم عنها ليست فقط كما يتصور البعض خطأً كإنشاء فروع للإدارة في كل قرية أو ما سواه ...

فاللامركزية الإدارية المنشودة هي المبنية على أساس مجالس منتخبة يكون إطارها القضاء الإداري بالحد الأقصى ، وتتألف هذه المجالس في كل إتحاد من مجلسين أول تنفيذي يشارك فيه رؤساء البلديات بالإضافة إلى مندوبين عن المهن المتخصصة ، وآخر تشريعي ينتخبه ناخبو القضاء وتتضمن صلاحياته التشريع في قضايا الأحوال الشخصية ، وصولاً إلى آلية فرض الضرائب داخل القضاء بحيث تقاسم السلطة المركزية هذه الضريبة بنسبة 70 % من مجمل الضرائب العامة التي تسمّى ضرائب حكومية و30 % من مجمل هذه الضريبة وتسمّى ضرائب إتحادية أو محلية " Local Taxes " .

ويكون لكل مجلس إتحادي الحق في التشريع في العديد من القضايا منها الأحوال الشخصية والإقتصاد والإتصالات والعمل والصناعة والزراعة وصلاحيات كامل الوزارات باستثناء قضايا الأمن والقضاء وعلاقات الدولة الخارجية وكل القضايا التي تدخل في سياسة الحكومة غير الإنمائية .

إذا فشلت الإدارة المنتخبة داخل الإتحاد كان على الناخبين أن يغيروا في الإدارة الإتحادية عبر انتخاب مجلس إتحادي بديل في الإنتخابات المحلية المقبلة ، بالإضافة إلى القدرة على محاسبة الموظفين في الإتحاد الذي لا يجوز أن يتمتع بحصانة من الملاحقة . وكل إتحاد يتمتع المكلفين فيه عن تسديد الضرائب والرسوم تتضاءل فيه قيمة

الإنفاق على الخدمات ، وكل إتحاد يسدد المكلفون فيه الضريبة ترتفع نسبة الإنفاق على الخدمات ، فلا تُحرم منطقة من الخدمات إذا امتنعت أخرى عن التسديد ، ولا تتحمل منطقة نفايات منطقة أخرى ولا يستغرق بناء جسر سنوات من الإجراءات بعد المرور بكل إدارات الدولة للدراسة والمصادقة وإلى ما هنالك من سبل لتضييع الوقت وإرهاق المرفق العام وحرمان المواطن...

المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد

أستاذ جامعي